

رؤية سوسيو اتصالية للثورات العربية

بن عائشة الزهرة*

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية مرحلة انتقالية في تاريخها، ومملا شك فيه أن الحدث الأبرز الذي يعتبر المؤشر لتأريخ هذه الحقبة، والذي ساهم في هذه النقلة هي الثورات العربية، التي اندلعت في أواخر سنة 2010 ومطلع 2011، كانت شرارة تلك الثورات في تونس مع البوعزيزي، الذي نجح في كسر الخوف لدى المواطن العربي، وأصبح لديه الثقة و القدرة في تحقيق التغيير. ونتيجة لذلك ما لبثت أن قامت الثورة في مصر و "المطالبة بإسقاط الرئيس"، ثم ليبيا فاليمن و وصلت أصداؤها حتى البحرين و الأردن و العراق و المغرب، و بالفعل ما لبثت أيام حتى سقط النظام في مصر، و حوصر القذافي، و لجأ كل من الرئيس اليمني و التونسي إلى السعودية، أما في سوريا فكانت بداية الإصلاحات، و لكن أخذت انزلاقات أخرى خطيرة مازالت إلى يومنا اليوم، أما في المغرب فكان الاستفتاء على تعديل الدستور، أما البحرين فقد لجأت إلى الحوار و الأردن يجري البحث عن تسوية.

لقد أثارت هذه الثورات العربية جدال واسع و لازالت في جميع الأوساط السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الأمنية، و الدينية، و الإعلامية....

كان الجدل و الاختلاف أولا في تسميه تلك الثورات، فهناك من أطلق عليها عصر التنوير العربي، و هناك من سماها الربيع العربي و أول من أطلق عليها هذه التسمية هو الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، و هناك من اكتفى بتسميتها انتفاضة أو حرب أهلية، و بالرغم من الجدل الكبير، و الزخم الهائل من البيانات و المعلومات و الآراء حول هذه الثورات -انطلاقا من التسمية إلى الأسباب و الدوافع، إلى قادتها (من يحركها)، إلى إنجازاتها، إلى نجاحها أو فشلها- إلا أن هناك شبه إجماع على الدور الذي لعبه الإعلام في هذه الثورات. فاليوم نجد أن هذا الإعلام، فرض نفسه و تحول إلى رقم صعب، في معادلة التغيير السياسي بالمنطقة العربية، بعد سنوات سادت فيها قناعة

* طالب(ة) تلمسان BENAICHA-ZOHRA@YAHOO.FR

أن المنطقة باتت عصية على التغيير على مستوى الهرم السياسي، إلا أن مسلسل الثورات العربية أظهرت أن محرك الأحداث إن لم نقل "وقودها" هو الإعلام¹، و تركز هذا الطرح بعد أن استطاعت الحقيقة تجاوز الحدود و كسرت القيود التي كانت مفروضة قبل سنوات، من خلال القنوات الفضائية والمواقع الالكترونية و التي أصلت حقيقة أن الصورة لم تعد حكرا على أحد بل بات أبسط فرد يمكن أن يشارك في صناعة الحدث و توصيل "الخبر" أو بصيغة أدق أن أبسط مواطن تحول إلى صحفي أو رجل إعلامي².

من خلال هذا الإجماع (أو شبه إجماع) ما يهمنا هنا التغيير الذي حدث في هذه البلدان عن طريق إسهامات وسائل الاتصال و بالتحديد و لغرض منهجي وسائل الإعلام الجديد، و بالتالي تأتي هذه الورقة البحثية لرصد آلية هذا التغيير من خلال التحليل السوسيوي-اتصالي لهذه الثورات. و باعتبار أن الظاهرة الثورية ظاهرة اجتماعية، إن صح ذلك، كانت أقرب نظرية قادرة على تفسير الثورات العربية ، نظرية الصراع ل"كارل ماركس" التي استنبطها من "هيجل".

و منه نطرح بعض التساؤلات كما يلي:

ما مدى توافق المقاربة الماركسية للتغيير العربي المتجسد في الثورات العربية؟ ثم الدور الذي لعبه الاتصال في هذا التغيير عن طريق التحليل الوظيفي لوسائل الإعلام الجديد؟.

و للإجابة على التساؤلات المطروحة، يتفرع البحث إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: التحليل السوسيولوجي للثورات العربية.

المبحث الثاني: السوسيولوجيا الوظيفية لوسائل الاتصال (الإعلام الجديد).

المبحث الأول: التحليل السوسيولوجي للثورات العربية.

أولا: الحتمية المادية عند "ماركس" و الواقع العربي.

تقوم نظرية التغيير الاجتماعي عند "كارل ماركس"، على فرضية أساسية و هي الحتمية الاقتصادية و الصراع، و هما المحور الأساسي لبناء المجتمع و تطوره. و يقول "كارل ماركس" بأن الطبقات هي التي تشرح البنية الاجتماعية للمجتمع و أن هذا التقسيم لا يتم على أساس قانوني أو أساس ديني بل على أساس امتلاك وسائل الإنتاج و السلطة، و يقسم المجتمع إلى طبقتين: البروليتاريا و البرجوازية³. و يعتقد "ماركس" أن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها، في صراع،

مع علاقات الملكية و مع الإطار الاجتماعي و السياسي القائم، و عندما تصبح علاقات الملكية معوقة للإنتاج، تحدث أزمة و تبدأ حقبة من الثورات الاجتماعية و لا تستطيع الطبقات الحاكمة، و لا تريد الطبقات المستغلة أن تعيشا معا في ظل الشروط القائمة، و هذا التناقض بين الطبقات هو الذي يفضي إلى التغير عن طريق ثورة عنيفة⁴. وبالتالي فإن التغير الاجتماعي يتم في إطار جدلي وفق ثلاث مراحل: مرحلة الإثبات، مرحلة النفي، مرحلة الأضداد.

إن تشریح البنية الاجتماعية لـ "ماركس"، لا يختلف عن تقسيم السيد "رالف دراندروف"⁵ حيث قسم المجتمع إلى طبقتين و فسرها من خلال توزيع السلطة وفق ثنائية (حاكم/محكوم) و التي تفسر الطبقة في المجتمع العربي بشكل أكثر وضوحا و المتكونة من :
الحكام: و هم شاغلي السيطرة الايجابية يصدرون الأوامر و يتحكمون في أفعال الآخرين و المتمثلة بالرئيس و الحكومة.

المحكوم: و هم شاغلي أدوار السيطرة السلبية أفراد يطيعون الأوامر و يتكون الحكم للآخرين. و هي الشعوب. و يتجلى هذا خاصة في المجتمع المصري حيث توجد فئتين فئة الرئيس و عائلته و حكومته التي وظيفتها الظاهرة تتمثل في خدمة الفئة الثانية و هي الشعب، و لكن كما يقول "ماركس" في البيان الشيوعي: "...إن الحكومة ليست سوى هيئة تشرف على إدارة المصالح العامة للطبقة البرجوازية"⁵. و تلکم هي الوظيفة الكامنة.

إن تقسيم كل من "ماركس" و "دراندروف" للمجتمع ينطبق على المجتمع العربي بالرغم من الفروقات الجوهرية لطبيعة المجتمعات. حيث أن الباحث الاجتماعي "أحمد موسى بدوي" في كتابه "تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي"⁶ يقسم المجتمع العربي إلى ست طبقات أساسية: الطبقة المركزية المتحكمة، و الطبقة الوسطى المتنفذة، و الطبقة الوسطى المستقرة، و الطبقة الوسطى الفقيرة، الطبقة العاملة و الفئات اللابطقية الكادحة. إلا أن الباحث يرى أن هذه الطبقات و في لحظة حاسمة من عام 2011 أصبحت تندرج تحت طبقتين و هما: الأولى الطبقة المركزية المتحكمة و الطبقة الوسطى المتنفذة. و الثانية الطبقة الوسطى الفقيرة و الطبقة العاملة و اللابطقية الكادحة ثم انضمت الطبقة الوسطى المستقرة، و العامل الأساسي و الذي لا يمكن الاختلاف عليه في هذا الاتحاد بين هذه الطبقات سواء في المجتمعات العربية أو غير العربية و الذي أدى إلى نقطة

اللاجوع و المطالبة بل و المشاركة بالتغيير سواء بالسلم أو العنف، هو حسب "كارل ماركس" العامل المادي أو الاقتصادي، بالرغم من النقد الموجه إلى الحتمية المادية، إلا أن ذلك لم يمنع من أن جل الباحثين و الخبراء قد اتفقت آرائهم حول الدافع المادي لقيام هذه المجتمعات بالثورات، كما ركزت الأبحاث المتعلقة بالعملة⁷، على موضوعين رئيسيين حيث أنهما يؤثران مباشرة على ظاهرة و مستقبل الثورات و هما: النقاش حول مدى الفقر في العالم و درجة مساهمة العملة في خفض الفقر و عدم المساواة أو تفاقمهما في أنحاء العالم في العقد الأخير أو ما شابه، و النقاش الثاني البحث عن تضائل أهمية الدولة_الأمة. و ما يهمنا هنا هو مدى الفقر في العالم و بصفة خاصة في المجتمعات العربية و ليس علاقة العملة بالفقر و عدم المساواة لأن المسألة معقدة و متنازع عليها بالفعل. إنه من الواضح أن العلاقات بين الشمال و الجنوب هرمية و غير متساوية إلى حد كبير و هذا يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة النظام الاقتصادي. يقول "روبن هانل": "...لكل دولة صناعية حديثة برزت عشر دول متأخرة خلال مرحلة الازدهار النيوليبرالية. لكل مستفيد ثري من عملية ارتفاع الأسهم و حصص الأرباح و الرواتب العالية، هناك 10 ضحايا لانخفاض الأجور و أمان العمل و خسارة المنافع..."⁸. و قد عبر عن ذلك "تشوسودوفسكي" عام 1998 بالقول: "ستعرف أواخر القرن العشرين في التاريخ العالمي بمرحلة زيادة الفقر الشامل"⁹.

أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في العالم العربي، فهي ترجع إلى أن البلدان العربية في مجملها تندرج تحت مجموعة الدول الريفية، و يعرف الفكر الاقتصادي الريع بأنه "المردود للملكية الموارد الطبيعية و لكل ما يتعلق بجميع الموارد التي لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ، و الموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعدا استراتيجيا. كما هو الحال في معظم دول الوطن العربي"¹⁰.

لقد مكن التدفق الريعي الحكومات المعنية (العربية)، من انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي التي روجتها مؤسسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الذي اعتمد من تسعينيات القرن الماضي، حتى تتجنب العلاقة التصادية الطبيعية بين المكلفين و الحكومات. و هي عبارة عن خدمات عامة، و إعانات سخية طوال عقود، في مساعدة السكان على الخروج من الفقر و زيادة الرفاه الاقتصادي، و توسيع حجم الطبقة الوسطى، و كل هذا عن طريق توزيع الريع الذي يشكل

أكثر من 95% من واردات التصدير. و بالتالي فإن السمة الأساسية لهذه الدول هي توزيع الريع، وفقا لمعايير أساسية اجتماعية محددة¹¹. و بالفعل أدت التحسينات الكبيرة التي أجريت في مجالي الصحة و التعليم إلى زيادة التحصيل العلمي لشريحة كبيرة من الطبقة الوسطى، كما ضمنت سياسات الدولة فرص العمل للمتخرجين من الجامعات و المدارس الثانوية¹². إلا إن هذه السياسة المنتهجة و المقايضة السلطوية لم تكن لتستمر طويلا، و عجزت عن تحقيق معدلات نمو مرضية، بالرغم من الإمكانيات الهائلة، مما جعلها تتخلف حتى عن منظومة الدول النامية كمجموعة. و تشير الدراسات أن الفقر في الوطن العربي، يزداد منذ الثمانينات و لا ينخفض، و يعيش حاليا 65 مليون نسمة و يشكلون نحو 20% من السكان في فقر مدقع، بمعدل إنفاق للفرد يقل عن دولار يوميا. بينما يعيش 150 مليون مواطن عربي يشكلون 52% من السكان بأقل من دولارين إلى أقل من 5 دولارات في اليوم. و مازال هناك واحد من بين 5 من العرب يقل دخلهم عن دولارين في اليوم¹³. فمثلا في مصر كانت ظاهرة الفقر في الخمسينات ما بين 30 إلى 35% أقل مما هي عليه في السبعينات، و هذا ناتج عن تحول مهم في توزيع الدخل لمصالح الفقراء، و رغم تراجعها نسبيا في الثمانينات، إلا أن الظاهرة عادت إلى الارتفاع من جديد في التسعينات بـ 45.8%.

و يشير تقرير الإسكوا لعام 2014 في دراسة "الطبقة الوسطى في البلدان العربية" عن تراجع حجم الطبقة الوسطى في مصر نتيجة لارتفاع نسبة الفقراء و المعرضين للفقر بسبب عمليات النمو الاقتصادي المناهضة للفقراء و الطبقة الوسطى. و بالتالي كان 49% من سكان مصر عام 2011 من الفقراء¹⁴. و تترتب على هذه النسب عدة مشكلات أخرى، منها ظاهرة تشغيل الأطفال دون سن 15. و بالرغم من نجاح 9 أقطار في القضاء على هذه الظاهرة، و لكن لا يزال معدل تشغيلهم مرتفعا في السودان 28%، موريتانيا بـ 23%، اليمن بـ 19%، كما توقع تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002 باستمرار أزمة البطالة في الوطن العربي باعتبارها من المشكلات الاقتصادية المزمنة، و باعتراف نفس التقرير أن هناك 65 مليون عربي أميا ثلثهم من النساء، و ليس من المتوقع أن تحل هذه المعضلة قبل ربع قرن على الأقل¹⁵.

ثانيا: تزييف الوعي و صحوة الوعي الاجتماعي العربي.

إن سياسة الإصلاح الاقتصادي العربي، أو المقايضة السياسية، القائمة على توزيع الريع، الذي يخدم مصالح النظام السياسي القائم، وليس لتحقيق عقد اجتماعي بين الدولة و المجتمع، تعتبر من بين الوسائل و السياسات العديدة التي ساهمت في تزييف الوعي لدى المواطن العربي لبقاء الوضع على ما هو عليه. و يعرفه "كارل ماركس" بأنه الوعي الناتج عن إدراك الطبقة الحاكمة من الرؤساء الذين يملكون السلطة و يديرون قوى الإنتاج و العمل إدراك عقلاني بالعلاقات في أهدافهم المختلفة و وسائل تحقيقها و المهيمن عليهم و المقصود هنا هم الشعوب الذين لا يملكون مثل هذا الإدراك¹⁶. و لوعي الطبقة الحاكمة لأهدافها سعت دائما إلى إبقاء الفرد محتكرا في البحث عن اكتفاء الذات بيولوجيا و إبقائه في أدنى هرم ماسلو للحاجات. كما جوهر الدولة البرجوازية هو نتيجة لانقلاب يحول بشرا واقعيين، يكونون هم أنفسهم منقسمين إلى أغنياء و فقراء، مالكين و غير مالكين، برجوازيين و بروتاريين إلى متحد وهمي يتكون من "مواطنين" متساوين شكليا، و بالتالي فهي أي الدولة البرجوازية، قبل كل شيء، تصورا مخادعا للمجتمع، مخصصا لإخفاء التناقض الداخلي فيها، و الذي يتحقق في أشكال الحق "العام"¹⁷. و بالتالي كان اهتمام الأنظمة العربية الأساسي هو حماية النظام القائم و المستفيدين منه أكثر من تحقيق رؤية سياسية اجتماعية متكاملة. فالمهم هو توزيع ما يمكن توزيعه من الريع، من دون المساس بأمن النظام و مصالح النخب النافذة، و التخلص من المساءلة. ففي نظر النخب الحاكمة، أن توزيع الريع هو من مبادرة الحاكم، و ليس كنتيجة لعقد اجتماعي، و بالتالي سيعفى من المساءلة و المحاسبة¹⁸. و في هذا الإطار فقد انحسرت وظيفة الدول العربية إلى تأمين الحد الأدنى من الخدمات العامة، و إن كانت بكمية و جودة متفاوتة بين الدول، من دون التركيز على تخفيف الفوارق الاجتماعية.

و باستمرار الوضع أي زيادة الغني غنى و الفقير فقرا، ظهرت حالة الاغتراب التي هي نتاج سياسة الدولة فهي نتاجه و صورته، و قد عبر عنه "كارل ماركس" بأنه حالة نفسية يحس بها المهيمن عليه، و التي كرستها السياسة المتبعة من المالكين¹⁹، كما تناول "ايريك فروم" فكرة الاغتراب من فكرة أخرى هي "الصنمية"، و يشير إلى أن المقصود منه متجاوز للمعنى الديني، فالمقصود ب"الصنمية" كل ما يصنعه الإنسان من أشياء يركع لها، و يرى أن الأصنام الحديثة يمكن أن تكون

الدولة، أو النظام، أو الزعيم، أو النجاح، أو الممتلكات....²⁰ ، أما "شيلر" فقد تحدث عن الإنسان الحديث، الذي يعاني الغربة و الانفصال في ظل ظروف لا إنسانية، تلك الظروف التي تمخضت بفعل الثورة الصناعية، و أصبحت تمثل تهديدا جسيما للأحوال الإنسانية في أوروبا، إن الإنسان الحديث كما يصوره "شيلر" في رسالته عن "التربية الجمالية" ، هو إنسان ممزق، انفصلت لديه المتعة عن العمل، و الوسيلة عن الغاية ، و الجهد عن العائد²¹ ، بين الشعوب و الحكام، بين المواطن و وطنه، فالمواطن المصري و التونسي و الليبي وجد أنه ينتمي إلى دولته و لكن لا يمكن أن يشارك في صياغة قوانينها، فالرؤساء يتغنون بالمواطنة و الشعوب محرومة منها، أضف إلى أن العامل العربي أصبح يشعر بأنه مجرد مسير أو مستخدم لآله الإنتاج من أجل غيره فهو لا يضيف على عملية الإنتاج و لا على السلطة الخاضع لها أي بعد إنساني و بالتالي أصبحت العلاقات رسمية. إن هذا العامل الذي يعمل لفترات طويلة من أجل وطنه في النهاية لا تستطيع دولته من توفير أدنى متطلبات الحياة من أكل و صحة و تعليم و سكن، ففي مصر وصلت نسبة الأمية إلى 29% بما يعادل 17 مليون مصري تتراوح أعمارهم بين 15-45 سنة²² . و تضطر الكثير من العائلات إلى توقيف أطفالهم عن التعليم بعد سن العاشرة لإلحاقهم بسوق العمل بسبب العجز. إن هذا الوضع يزيد من الشعور بالاغتراب، و كلما يزيد هذا الشعور و تزداد درجة الاغتراب و تتفاقم إلى حد وصوله إلى الذروة حيث يسمح بتبدد الوعي الزائف و يشعر المواطن بحقيقة الوضع و بالتناقضات التي يعيشها، فمن جهة يتخبط هذا المواطن العربي في مشاكل تحصيل لقمة العيش، و من جهة أخرى يشاهد و يسمع مثلاً عن إهدار المال العام، فقد شهدت مصر 63369 قضية فساد سنة 2002، توزعت بين المصالح و الوزارات، بمعدل قضية فساد كل دقيقتين. و في عام 2002 أعلن مجلس المحاسبة المصري عن 36269 قضية فساد إداري و مالي مست كل أوجه الحياة الإدارية و القضائية و المجموعات المحلية. كما قدرت قضايا الفساد، للإضرار بالمال العام الليبي عام 2003 ب 11.9 مليار ريال و 12.5 مليون دولار²³ .

و مسألة احتلاس 26 مليار في نهاية الثمانينات بالجزائر²⁴ ، أو 500 مليون أورو التي تغادر الجزائر سنوياً. ففي الوقت التي تصنف الأمم المتحدة الجزائر عام 1960 بين الدول الغنية، إلا أنه في عام 2001 ينحدر مؤشر التنمية فيها 0.69%.

و لما يدرك المواطنون حقيقة الوضع يحصل عندهم ما أسماه "ماركس" بالوعي الاجتماعي. هذا الوعي الطبقي الذي يتعارض مع سياسية الاغتراب هي سياسة ثورية تتماثل مع امتلاك الوعي و آثاره، كما أنه يعبر عن الانتقال من "الطبقة في ذاتها" إلى الطبقة من أجل ذاتها"، و بالتالي فالوعي الطبقي هو عملية فكرية. إنه قبل كل شيء سيرورة تطور عملي. إنه المحصلة، و التكامل التدريجي لجميع الممارسات التوحيدية و التنظيمية للشغيلة، في مجرى نضالاتهم ضد الاستغلال²⁵. و في هذا الصدد يقول "ماركس": "وعي البشر ليس هو الذي يحدد وجودهم إنما على العكس فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم". و هو ما تشهده الشعوب العربية من وعي اجتماعي عبر عنه "كاي بيرد": "يشهد هذا العام صحوة ثورية في العالم العربي و تغير نرحب به، لسنوات ظلت الهوية العربية تقتصر على الهزيمة و الظلم و العجز، و ظلت الهوية العربية مصابة بعقدة النقص و كأنها لم تنته"²⁶. و بالتالي زاد الوعي الاجتماعي للطبقة المحكومة، و أصبحت سياسات الطبقة الحاكمة غير مرضية لأهداف الوعي الاجتماعي المتزايد، و رأت هذه الشعوب الحل الأكثر مثالية لدى "ماركس" على الأقل و هو الثورة. حيث يقول "هيجل": "إن هذا النقد يفضي إلى أمر مطلق القائل بالإطاحة بكل الأوضاع التي تجعل من الإنسان موجودا ضعيفا و مستعبدا ومستغلا"²⁷. إن هذه الثورات العربية و ما سبقها من وعي اجتماعي الملايين من المواطنين، حيث بلغ سكان الوطن العربي في عام 2002 حوالي 294 مليون نسمة و هم يشكلون في نفس العام 5% من سكان العالم²⁸، قد سبقتها حسب الدراسات ثورة أخرى، أدت إلى انكماش الوطن العربي جغرافيا و عمليا، و تشكيل لوعي اجتماعي ثوري عربي، هي الثورة الإعلامية التي ألغت الحدود الزمانية و المكانية، و وقع في شبكتها تلك الملايين المتفرقة، و أصبحت في بوتقة واحدة هو عالم الإعلام الجديد أو العالم الافتراضي.

المبحث الثاني: السوسيولوجيا الوظيفية لوسائل الاتصال.

أولاً: الإعلام التقليدي... و السلطة الرابعة.

دخلت وسائل الإعلام الجماهيرية في العالم العربي قبل أكثر من قرنين من الزمان، و رغم تنوع و تعدد وسائل الإعلام في العالم العربي (الفضاءات المغلقة)، و التطور الكبير الذي شهدته خلال القرن العشرين، إلا أن هناك عوامل كثيرة ساهمت في وأد حلم الممارسة الحرة، حتى أصبح الإعلام العربي

في كل قطر هو إعلام الصوت الواحد. و على النقيض نجد في الفضاءات المفتوحة، نفس الوسائل و لكن بممارسة أكثر حرية، مستمدة قوتها من الشرعية التي امتلكتها باعتبارها سلطة رابعة مهمتها مراقبة باقي السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية، القائمة على مبدأ الفصل في السلطات و لولا هذا الفصل ما كان لوظيفة الرقابة لوسائل الإعلام أي معنى.

إن مفهوم السلطة الرابعة، اخترعه burke عام 1787م، للدلالة إلى التأثير البارز الذي تحدثه وسائل الإعلام في المجتمع، و بالأخص في المجتمعات التي أرست قواعدها على فلسفة "مونتسكيو" و "لوك" -أي الفضاءات المفتوحة -، و المقترنة بحزمة من الحريات وردت في أكثر من إعلان لحقوق الإنسان، نجد أبرزها في إعلان حقوق الإنسان و المواطن المنبثق عن الثورة الفرنسية، و في إعلان الحقوق الأساسية لولاية فرجينيا، حيث يعتبر الإعلان حرية الصحافة إحدى أكبر معادل الحريات في المجتمع، ثم بعد ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان²⁹.

و بالتالي فإن هذه السلطة تستمد سلطتها الفعلية بحد ذاتها من هامش الحرية المتوفر لها، هامش يسمح لها بالمتابعة و المراقبة و التوجيه و التأثير في القوى المسيطرة في المجتمع. لأن موضوع السلطة الرابعة يتمثل في وجود قوة مضادة ضد القوى السياسية و الاقتصادية و الثقافية المهيمنة. و هكذا أصبح الإعلام الآلية التي تحدث من خلاله التوازن بين القوى السياسية و الاقتصادية و الثقافية.

و من أبرز و أشهر القضايا التي أدى فيها الإعلام دور المراقب لميزان القوى السياسية، نجد "قضية ووترغيت"، حيث كشف الإعلام عن وجود عملية تجسس كان يديرها الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون"، لحساب حملته الانتخابية، أثناء معركة تحديد الرئاسة، مما اضطر إلى الاستقالة من رئاسة الولايات المتحدة. و في هذا الصدد قال "ديف جيرجن"³⁰ و هو مسئول سابق عن العلاقات العامة في البيت الأبيض: "منذ 15 عاما كان مساعدا الرئيس، لا يتخرجون من كتابة تقارير صريحة ووتغيت" عن اختلافهم مع زملائهم -أو مع الرئيس- حول موضوعات مهمة، و لكن بعد "فضيحة ووترغيت" اختفى ذلك، فسرعان ما تعلم الجميع ألا يكتبوا ما لا يحبون أن يجدوه في الصفحة الأولى من جريدة البوست... و أصبح الشعار: "لا تقولوا شيئا مثيرا للجدل أو اللبس في وجود أكثر من شخص واحدا".

لقد أتاحت فضيحة "ريكرت-كوزموس" المالية، التي أدت في عام 1989 إلى سقوط رئيس الوزراء الياباني "نوبورو تاكيشيتا"، إلى تأكيد دور الصحفيين و ذلك باعتراف "تاكاشي كاكوما" و هو مؤلف لعدة كتب عن الفساد في اليابان بقوله: "إنني واثق أن التحقيق كان سيتوقف لولا المعلومات التي تم تسريبها إلى الصحافة"³¹. و هناك قضايا عديدة لعبت فيها الصحافة أدوارا كبيرة، من بريطانيا إلى فرنسا إلى الفيلبين، إيطاليا، الاتحاد السوفيتي سابقا، أزمة الصواريخ بكوبا، الحرب الأمريكية ضد الفيتنام.

إن الانجازات الكبيرة التي حققتها الصحافة الليبرالية، و التي استمدتها كما هو معلوم من هامش الحرية، بقيت الصحافة في المجتمعات المغلقة تناضل من أجل ذلك الهامش من الحرية، ففي الإعلام العربي و الإعلام الرسمي العربي خصوصا، نلمح نماذج متماثلة، و متكررة للمعالجة الإخبارية للواقع السياسي و الاقتصادي و الثقافي العربي، معالجة تفضي إلى إنتاج نموذج في الإدارة السياسية و الاجتماعية، متجسمة في صورة الزعيم السياسي الذي ينبغي الاقتداء بمبادئه و بمنهجه، و هي صورة نموذجية يسعى الإعلام إلى تسويقها باستمرار و ترسيخها في المجتمع على نحو تظل فيه الحياة السياسية محكومة بمقاييس النموذج الذي يصنعه الإعلام. و ليس من مبالغة القول أن أجهزة و مؤسسات الإعلام العربية، حالها كحال السلطة السياسية، قد تم تكميمها و المساومة على حريتها. و من المفارقات التي يمكن أن تسجل في هذا السياق، أن مستوى الأداء الإعلامي في الوطن العربي الذي شهد تطورا واسعا بعد انتشار البث التلفزيوني المحلي و الفضائية، و تنوع شكل التواصل و فوريته، كان يتراجع في إطار التعبير عن حاجيات المواطن العربي للإصلاح و التغيير، بل تعدى ذلك إلى مساهمتها بشكل أو بآخر، في تكريس واقع التشرذم و التفكك و تسويق القيم السلبية للحياة. إن مساومة الإعلام العربي مع النظام القائم، أدى إلى أزمة الثقة و الخوف بين المتلقي و المرسل³².

ثانيا: الإعلام الجديد... و السلطة الخامسة.

يشهد العالم اليوم تحولات و تغيرات بنوية مهمة في خريطة الإعلام العالمي و العربية، و مما لا شك فيه أن العامل الرئيسي لحمل التغيرات الاجتماعية-و الإعلام جزء منه- هو عامل التقنية، فمن

خلال الاندماج بين تكنولوجيا الحاسبات و تكنولوجيا الاتصال في نهاية القرن العشرين، شهد العالم ميلاد شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" أو شبكة الشبكات.

و كلما حدث تطور مثير في تكنولوجيا الاتصال يحدث هزة ثقافية خاصة، و تضيفي هذه الثقافة الخاصة و الجديدة قوة و سلطة جديدة لنظام أو طبقة جديدة، فاكشاف الكتابة أوجد لغة الرموز، و اكتشاف الإذاعة، و التلفاز أدخل ثقافة سمعية بصرية، في ظل هذه الاكتشافات الهامة، لقد أدى الإعلام وظائف متعددة في المنظومة المشهدية (الإذاعة و التلفزيون، السينما، الصحافة)، و خاصة في الأنظمة المفتوحة، متمثلة في وظيفة المراقبة التي أشرنا إليها سابقا، مما أضفى عليها شرعية جديدة و بالتالي ظهرت سلطة جديدة، أطلق عليها السلطة الرابعة.

إن مفهوم السلطة الرابعة الذي ارتبط بالمنظومة المشهدية، يتخبط اليوم في ظل منظومة جديدة، هي المنظومة التفاعلية الالكترونية، أو ما يسمى الاتصال الشبكي، الذي حقق مجالا شبكيا يتحول فيه المرء ما بين موقعي الإرسال و التلقي، و تنصهر بداخله العوالم الفردية، و تمثل فيه "شبكة الويب" فضاء جماعيا يشترك فيه المستخدمون في إنتاجه، و هو بهذا المعنى يمكن النظر إليه على انه نموذج تواصل جديد، لا يتعلق بعملية بث مركزية، لقد أحدثت الانترنت، بوصفها العنصر الرئيس في هذه المنظومة، تغييرات بنوية أخرى و جديدة في خريطة الإعلام بشكل عام، و فصح المجال بقيام تعددية إعلامية افتراضية³³.

و يرى "بيار ليتي"³⁴ أن انبثاق المنظومة التفاعلية الالكترونية يعني نهاية الجمهور و ولادة الذات الجماعية، و هذا هو الحل البديل لمجتمع المشهد، و لا يهم إن كانت هذه المضامين علامات أو أيقونات أو رموز³⁵.

لقد مهدت الشبكة العنكبوتية بخصائصها و خدماتها، و خاصة أنها الأقل تكلفة من بين وسائل الاتصال الأخرى، لظهور أنماط جديدة من العلاقات و المعاملات، و فتحت فضاءات أخرى للتعبير، حيث كان التواصل العمومي يقتصر على النخب السياسية و الثقافية من أحزاب و جمعيات و غيرها. كما أن ما يميز هذا التواصل الافتراضي لا يتعلق بما يسمى "الكثرة المعلوماتية"، و لكن بتعميم القدرة على الكلام للأفراد، و بهذا تشكل فضاء عمومي أكثر انفتاحا³⁶.

لقد عرف الاتصال الشبكي رواجاً كبيراً في السنوات الأخيرة بين مستخدمي الانترنت، حيث تزايد عددهم عالمياً بمعدل 20% سنوياً، وهو في ازدياد مستمر³⁷. إن هذا الارتفاع في عدد المستخدمين، يرجع لظهور الجيل الثاني من تطبيقات الويب "WEB2.0"، حيث يعد أهم التطورات التي أضافت للشبكة أشكالاً تواصلية جديدة، خاصة النشر الإلكتروني (المدونات الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي)، و لسهولة إنشائها و التعامل معها، فكل فرد غير ملم بالبرمجة، بإمكانه أن ينشئ مدونة له أو موقع اجتماعي من "الفايسبوك" أو "تويتر"، في وقت قصير و بدون تكلفة³⁸. لقد أدى النشر الإلكتروني إلى تشكيل فضاء عمومي جديد، أدى بالمقابل إلى خلخلة منظومة القواعد و النصوص التي قام عليها الإعلام التقليدي كسلطة رابعة، تمارس نفوذها على حركة التغيير في المجتمع. فمن كانوا يمثلون القاعدة الأساسية للسلطة الرابعة، أي أفراد المجتمع الجماهيري، هم أنفسهم اليوم في الوسط السبريني، يمثلون السلطة الخامسة (صحافة المواطن). و هذه الأخيرة ليست ضد السلطة السابقة-الرابعة-، بل مجرد أنها هدم للقواعد الإعلامية و الصحفية الكبرى، التي ظل يعمل بها الإعلام الجماهيري على امتداد أكثر من قرن. و ليست كذلك امتداداً له في المقابل، و ليست في آخر الأمر نهاية السلطة الرابعة، إنما هي أسلوب جديد لبناء الواقع الاجتماعي خارج القوالب الميديا تيكية المهيمنة و الضوابط المعتمدة في صناعة المعنى. لقد تجلت السلطة الخامسة، بمثابة القدرة العامة على بناء الواقع، من خلال إعادة إنتاج الايدولوجيا السائدة في المجتمع³⁹.

و لقد ظهرت قوة وسائل الإعلام الاجتماعية في 17 يناير 2001، لدى بحث قضية تنحية الرئيس الفلبيني "جوزيف استرادا"، حيث صوت الموالون له في الكونغرس الفلبيني لصالح تجاهل أدلة ضده، و في أقل من ساعتين وزعت رسائل نصية تقول: اذهب "استرادا"، و قد جرى توزيع سبعة ملايين رسالة نصية، و بحلول 20 يناير، نحي "استرادا عن الحكم. و شكلت هذه الحادثة أول سابقة تتمكن فيها وسائل الإعلام الاجتماعي على المساعدة على إجبار زعيم دولة على ترك الحكم⁴⁰.

و في إسبانيا عام 2004، أفضت المظاهرات التي نُظِّمت بواسطة الرسائل النصية إلى إسقاط رئيس الوزراء الإسباني "خوسيه ماريا أزنانار"، و نُظِّمت احتجاجات ضد قوانين التعليم في تشيلي في عام 2006، و احتجاجات اللحم المملب في كوريا الجنوبية في عام 2008، و فقد الحزب

الشيوعي السلطة في مولدوفا في عام 2009، عندما انفجرت المظاهرات بعد انتخابات مزورة بشكل واضح، واستُخدمت وسائل الإعلام الجديد في كثير من حركات الاحتجاج⁴¹، بما فيها ضد الحراس السيخ في الهند في عام 2009، و خلال انتفاضة «الحركة الخضراء» في إيران عام 2009، استخدم الناشطون، كل وسيلة تنسيق تقنية ممكنة، من أجل الاحتجاج على إساءة إحصاء الأصوات، التي أيدت "حسين موسوي"، لكنه جرى إجبارهم على الركوع في النهاية بسبب القمع العنيف، وفي تايلاند اتبعت حركة «القميص الأحمر» في عام 2010.

إن هذه الاحتجاجات التي فجرتها وسائل الإعلام الاجتماعي، في مناطق متفرقة من العالم، ألقت بصداها إلى العالم العربي، ففي تونس، يوجد أكثر من مليون مستخدم للانترنت، حيث سمح الفضاء الافتراضي لهم، وخاصة من موقع "فيسبوك" بتجاوز خطاب الأحزاب المعارضة و قفز بالحركات الشعبية إلى مرحلة متقدمة من التخطيط أنضجت "ثورة الياسمين"⁴².

و بهذا شهد موقع "الفيسبوك" في الحالة التونسية، تحولا في وظيفته من موقع اجتماعي إلى سلطة خامسة. بعد أن تحولت فيه كل الدوات إلى ذات جماعية، وتشكل وعي اجتماعي، مضاد لحالة الاغتراب، التي ساهمت فيها السياسة العامة للدولة بصفة عامة، و سياسة التعتيم الإعلامي بصفة خاصة.

و ما حدث في تونس، كسر حاجز الخوف و الصمت، في المجتمعات العربية، ففي مصر، حيث يوجد أكثر من 16 مليون مستخدم للانترنت، و يعتبر موقع "الفيسبوك"، أحد المواقع الرئيسية التي ساهمت في اندلاع ثورة 25 يناير المصرية، و كان لصفحة "كلنا خالد سعيد"، و الذي قام بإنشائها الناشطون "وائل غنيم و عبد الرحمن منصور" منذ أكثر من عام، و بخاصة بعد حادث مقتل الشاب "خالد سعيد" مباشرة، و الذي قتل في الإسكندرية في 2010، بعد تعذيبه حتى الموت على أيدي مخبري شرطة قسم "سيدي جابر"، مما أثار احتجاجات واسعة، مثلت بدورها تمهيدا لإطلاق الشرارة الأولى للثورة المصرية. كما زاد عرض مقاطع الفيديو المشجعة للثورة، خاصة من خلال موقع "اليوتيوب"، الذي لعب دورا في التأثير على الرأي العام القومي و العالمي، خاصة أثناء الثورة المصرية، من خلال عرض الواقع المرير الذي يعيشه الشعب، بالمقابل إبراز مساوئ الحكام العرب⁴³.

كما أطلق الناشطون في سوريا صفحة "الثورة السورية ضد بشار الأسد"، حيث تم تجميع عشرون مليون توقيع لإعلان العصيان المدني في سوريا. و في المغرب أيضا، ظهرت صفحة "صرخة المغرب الأقصى 20 مارس"، كما ظهرت مؤخرا قناة إخبارية على "اليوتيوب" تسمى "قناة الثورات العربية"، بلغ عدد مشاهديها أكثر من مليون و نصف مشاهدة⁴⁴.

خاتمة:

و من خلال ما سبق و بتحرر الوسيلة الإعلامية بفضل العامل التقني، من أيدي الحكام و المواليين لهم، و من أيدي تجار القطاع، شهدنا تعددية إعلامية، أكثر حرية، حيث كان النضال و لعقود طويلة من أجل هذه الحرية، و لطالما اثبتت قوانين و مراسيم من أجل هامش معين من الحرية، و اليوم يمارس هذه الحرية كل أطراف المجتمع، و بالتالي تحررت الرسالة، التي سعت في البداية إلى المستور، و إظهار الفوارق بين الحكام و المحكومين، و بالتالي إلى تكوين وعي اجتماعي، يعرف ما له حقوق و ما عيه من واجبات، في ظل هويات جديدة أو بما يعرف الهوية الافتراضية، تلك الهوية التي بلورتها وسائل الإعلام الجديد، خاصة من خلال الانترنت التي وفرت بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي و المدونات الالكترونية، فضاء جديد مختلف تماما عما ساد سابقا، حيث ساهم هذا الفضاء العمومي الجديد، الذي تشارك فيه مختلف الفئات، في إعادة النظر إلى الواقع الاجتماعي، و هكذا تمثل جوهر الرسالة في تأمين العدالة الاجتماعية، من خلال المطالبة بالتغيير لاستعادة ما هو بالأصل مشروع و حق لها، بالسلم أو بالعنف.

الهوامش

- 1- عبد الحليم موساوي، التعاطي الإعلامي مع الثورات العربية (قراءة في التحديات المهنية و الأخلاقية)، مجلة دراسات و أبحاث، العدد الأول، منشورات دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 115.
- 2- عبد الحليم موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 115.
- 3- خيرة لكحل، الثورات العربية برؤية ماركسية، مجلة دراسات و أبحاث، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- 4- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 1979، ص 871.
- 5- خيرة لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- 6- حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، منشورات دحلب، بوزريعة، الجزائر، ص 80.

- 7- محمد حمامصي، الطبقة الوسطى تتآكل في فوضى الربيع العربي، جريدة العرب، العدد 9475، بتاريخ 2014/02/20.
- 8- جون فوران، مستقبل الثورات، ط 1، ترجمة: تانيا بشارة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص 15.
- 9- نفس المرجع، ص 15.
- 10- نفس المرجع، ص 16.
- 11- زياد حافظ، أوضاع الأقطار النفطية و غير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 429.
- 12- نفس المرجع، ص 432.
- 13- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، الطبقة الوسطى في البلدان العربية قياسها و دورها في التغيير، بيروت، لبنان، 2014، ص 14.
- 14- محمد إبراهيم منصور، تداعيات الزيادة السكانية في الوطن العربي و تأثيره على آليات الرفاهية الاجتماعية، ندوة الرفاهية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 469.
- 15- الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 56.
- 16- محمد إبراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 461.
- 17- خيرة لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- 18- اندريه توزيل و آخرون، ماركس و نقده للسياسة، ط 1، ترجمة: جوزيف عبد الله، دار التنوير للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 104.
- 19- زياد حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 410.
- 20- خيرة لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- 21- حسن حماد، الإنسان المغترب عند إيريك فروم، مكتبة دار الحكمة، القاهرة، مصر، 2005، ص 60.
- 22- نفس المرجع، ص 75.
- 23- خيرة لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- 24- راضية بوزيان، التحول الاقتصادي و السيادة الشعبية في العالم العربي: بين الوهم و الواقع (تجربة الجزائر)، مجلة دراسات و أبحاث، مرجع سبق ذكره، ص 53.
- 25- نفس المرجع، ص 53.
- 26- اندريه توزيل و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 105.
- 27- خيرة لكحل، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- 28- نفس المرجع، ص 25.
 - 29- محمد إبراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 455.
 - 30- عبد الله الزين الحيدري، الفضاء العمومي الجديد للسلطة الخامسة، المجلة العربية للإعلام و الاتصال، العدد 12، الجمعية السعودية للإعلام و الاتصال، 2014، ص 95.
 - 31- ألفين توفلر، تحول السلطة، ج 2، ترجمة: لبنى الريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 41.
 - 32- ألفين توفلر، مرجع سبق ذكره، ص 39.
 - 33- فايزة يخلف، الثورات العربية بين مسوغات الإعلام التقليدي و سلطة الاتصال الشبكي، مجلة دراسات و أبحاث، مرجع سبق ذكره، ص 68.
 - 34- انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد، ط 1، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 24.
 - 35- نفس المرجع، ص 24.
 - 36- نفس المرجع، ص 24.
 - 37- نفس المرجع، ص 25.
 - 38- سوهيلة بضياف، المدونات الالكترونية في الجزائر (دراسة في الاستخدامات و الاشباكات)، رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 7.
 - 39- عبد الله الزين الحيدري، مرجع سبق ذكره، ص 122.
 - 40- ياسر النير، الإعلام الاجتماعي المؤثر،
- <http://www.islamweb.net/ramadan/index.php?page=article&lang=A&id=181867>
- أطلع عليه بتاريخ: 2015-12-30
- 41- نفس الموقع.
 - 42- نفس الموقع.
 - 43- نفس الموقع.
 - 44- نفس الموقع.